14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة

تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
أحمد محمد الحبيشي
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye

الإثنين 19 أبريل 2010 م - الموافق 4 جماد أول 1431 هـ - العدد 14794 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

رسالة مفتوحة إلى رئيس مجلس النواب بشأن عرائس الموت

لا تجعلوا قانون الأحوال الشخصية بلا سلطة واجبة التنفيذ !!

■ يحيى الراعي

الأخ / رئيس مجلس النواب المحترم

لقد تابعت كغيري نتائج الزيارات المكوكية التي قام بها عدد من رجال الدين وقد كنتم أنتم إحدى وجهاتهم ، حيث التقوا بكم من أجل الضغط على البرلمان لإعادة النظر في تحديد سن الزواج الذي أقره البرلمان منتصف فبراير من العام الماضي وقد أتى تحركهم هذا بعد سيل من الفتاوى والبيانات والتصريحات التي تعتبر تحديد سن الزواج بدعة علمانية غربية لا يجوز تطبيقها في بلاد الإسلام .

كما أطلعت على التظاهرة المدنية التي نفذها عدد من منظمات المجتمع المدني أمام مجلسكم الموقر للمطالبة بتحديد سن الزواج بـ (17 عاماً) بعد مظاهرة حشدها قطاع حزب الإصلاح واستنفر فيها نساءه وقطاع طالبات جامعة الإيمان رغم أن لديهم مبدأ يحرم على المرأة الخروج للعمل والدراسة ولكنهم سمحوا لها هذه المرة بالتظاهر للمطالبة بإباحة تزويج الصغيرات ، ربما لأن الضرورات تبيح المحظورات !! .

لقد بلغني وساءني كثيراً التصريح الذي أدليتم به لوفد المنظمات المدنية ووفد رجال الدين والذي أكدتم فيه إقراركم لتحديد سن الزواج ولكن مع حذف العقوبات المتعلقة بالمخالفين لنص هذا القانون ، وهذا يعني أنكم من يقرر القانون بعد أن اختزلتم السلطة التشريعية في منصب رئيس مجلس النواب وأن أعضاء مجلس النواب لا يقدمون ولا يؤخرون .. فما قيمة التصويت على القانون إذا كنتم قد حددتم سلفاً كيف سيكون مصيره شكلاً ومضموناً ؟!! وما هو مصير تصريحكم المثير إذا رفضته غالبية أعضاء مجلس النواب وأصرت على ضرورة أن يكون لهذا القانون كغيره من القوانين سلطة ملزمة للمجتمع وكافة أجهزة الدولة .

الأخ رئيس مجلس النواب المحترم

إن إلغاء العقوبات على المخالفين لنص المادة القانونية التي تحدد سن الزواج في قانون الأحوال الشخصية يمثل إفراغاً للقانون من محتواه ويجعل كل جهود المجتمع المدني والقوى الحية في المجتمع تذهب سدى ، ويجعل مسلسل المآسي مستمراً في اغتيال براءة الطفولة وانتهاكها وإباحة التمتع بأجساد القاصرات من قبل الذئاب البشرية التي تصر على إباحة تزويج الصغيرة ولو كان عمرها يوماً واحداً.

وإذا ما ألغينا العقوبة بحق المخالفين لنص المادة القانونية الخاصة بتزويج الصغيرات فإن هذه المادة سيصبح مفعولها كعدمها ولن يكون هناك داع لإقرارها بالمرة ، بل إن ذلك سيفتح باباً خطيراً لإجراء تسويات لاحقة على حساب سلطة القانون في حال وجود اختلافات حول قوانين أخرى تحتاجها البلاد ، حيث لن يكون أمامنا سوى إصدار قانون غير ملزم على نحو ما جاء في تصريحكم المثير والمخالف للدستور لأن البلاد يحكمها دستور وقوانين ملزمة وواجبة التنفيذ ، ولا قيمة لقانون لا يلزم أحداً بتنفيذه .. وبالتالي لا نفهم كيف نقيم سلطة الدستور والقانون إذا كنتم ترغبون في عدم إلزام أحد بتنفيذ القانون ومحاسبته إذا خالفه .

الاخ رئيس مجلس النواب المحترم

لا شك في أنكم تابعتم آخر فصول تلك المآسي والمتمثل بمقتل الطفلة الهام شوعي وهي لم تتجاوز الثانية عشرة من العمر بعد ثلاثة أيام من زواجها المبكر بسبب تمزق كامل في أعضائها التناسلية ونزيف مميت ، وكانت قد سبقتها الطفلة (فوزية عبدالله يوسف عمودي) البالغة من العمر 12 عاماً والتي انتقلت روحها إلى بارئها أواسط رمضان الماضي بعد تعسرها في الولادة في المستشفى السعودي بمحافظة حجة ، بعد أن تم انتزاعها من مقاعد الدراسة في الصف الرابع الأساسي وتزويجها وهي في الـ11 من العمر .

وفي أكتوبر الماضي قامت احدى الفتيات بمحافظة تعز بارسال رسالة بخط يدها إلى منظمات حقوقية تفيد فيها أن والدها قام بتزويجها - بصورة قسرية - وهي في الـ12 من عمرها من قريب لها في أواخر العشرينات من العمر ، وأوضحت أنها حاولت الانتحار أكثر من مرة خوفا من الزواج لكنها كانت تفشل في ذلك ، وقد تم تجميد هذا الزواج بعد التدخل المباشر من محافظ محافظة تعز .

إن إلهام وفوزية وغيرهما من عرائس الموت هن ضحية لأولئك المتطرفين الذين يصرون حتى الآن على إباحة التمتع بأجساد الصغيرات ولو كان عمرهن 6 أو 8 أو 10 سنوات ، والأبشع من هذا أنهم يربطون هذا الأمر بالدين والدين منهم براء

عبدالرحمن أنيس
abdulrahmananis@yahoo.com

، كما أن إلهام وفوزية ومن قبلهما نجود وريم وأروى وسالي والعشرات غيرهن يبقين شهوداً على دعاة القتل المبكر الذين يستميتون في الدفاع عن إباحة تزويج الصغيرة بعد ان كانت لهم اليد الطولى في إلغاء القانون الوحدوي الذي تم إقراره في العام 1992م والذي كان يحدد سناً لزواج الذكر والانثى قبل أن يلغيه هؤلاء بعد حرب صيف 1994 – سيئة الصيت – ليبيح القانون بعدها تزويج الصغيرة ولو كان عمرها يوماً واحداً وهو نافذ إلى يومنا هذا .

الأخ رئيس مجلس النواب المحترم

لقد كانت كتلة التجمع اليمني للإصلاح هي الكتلة الوحيدة التي تصر على عدم تحديد سن الزواج ، لكننا تفاجأنا مؤخراً بأن أعضاء في هذه الكتلة نظروا بعين العقل إلى هذا الأمر وحكموا المنطق على الأهواء وأبدوا تأييدهم لتحديد سن الزواج وفي مقدمتهم الأستاذ القدير النائب شوقي القاضي والنائب عبدالرزاق الهجري والنائب فؤاد دحابة والنائب الدكتور نجيب غانم ، وبهذا يقل عدد المعترضين ليتضاءل إلى عدد محدود من أعضاء الكتلة البرلمانية للإصلاح الذين لم يشف غليلهم الضحايا السابقات من فتيات في عمر الزهور ولا يزالون مصرين على استمرار هذه المآسي التي تدفع ثمنها الطفولة البريئة وفي مقدم هؤلاء النفر النائبان محمد الحزمي وعارف الصبري ، فهل نلغي قانوناً إنسانياً لمجرد اهواء نفر قليل من أعضاء كتلة الإصلاح حتى بعد أن اختلف معهم من هم في الكتلة البرلمانية نفسها ، بينما هناك إجماع كامل من بقية الكتل البرلمانية مجتمعة على تحديد سن الزواج .

الأخ رئيس مجلس النواب المحترم

لقد طالعتنا الأنباء سابقاً أن فخامة رئيس الجمهورية واعتماداً على صلاحياته الدستورية كان قد وجه وهو رئيس حزب الأغلبية بعدم إعادة النظر في تحديد سن الزواج بـ(17 عاماً) ومع هذا فلم يتم العمل بالتوجيهات الرئاسية وتم إعادة القانون للتداول بناء على أهواء عدد قليل من النواب لا يرقى عددهم إلى عُشر أعضاء المجلس .

لقد قاد بعض رجال الدين معارضة شرسة لقضية تحديد سن الزواج وتذرعوا برواية أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - وعمرها تسع سنوات ، وهم بالتالي يفتون بجواز تزويج ولي الامر لابنته ولو كان عمرها يوماً واحداً ، رغم أنهم جميعاً يتفقون على أن زواج النبي - صلى الله عليه وسلم - من الخصوصية حتى في الزيادة على الأربع ؟ حيث أن المسلم لا يجوز له الزيادة على الاربع ، بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم له خصوصية في الزواج سواء أكان من ناحية العدد أو السن .. مع العلم بأن العديد من الأبحاث في علم الحديث مؤخراً أثبتت بطلان رواية زواج النبي من عائشة وهي في التاسعة من عمرها وآخرها البحث الذي كتبه الباحث المصري / إسلام البحيري والباحث اليمني الأستاذ عدنان الجنيد وغيرهما كثيرون ممن أثبتوا بطرق علمية حسابية وتاريخية أن النبي تزوج عائشة – رضي الله عنها – وهي في الثامنة عشرة من عمرها وليس في التاسعة .. لكن حتى اذا افترضنا زواج النبي من عائشة وهي طفلة فهذا يدخل في خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم في الزواج ، مع أن قيم وأخلاق النبوة تنزه الرسول الأعظم عن الإقدام على الزواج بطفلة قاصر، حيث ينبغي على كل مسلم غيور على دينه ورسوله أن يدافع عن النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – بدلاً من الدفاع عن الرواة الذين أوردوا تلك الرواية بكل ما فيها من ضعف وتناقضات تاريخية على نحو ما أورده الباحثون الذين أوضحوا أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يتزوج عائشة – رضي الله عنها – وهي طفلة بل وهي في سن الثامنة عشرة .

إننا نكرر هنا ما قاله الدكتور غازي شائف الأغبري وزير العدل أمام مجلسكم الموقر ونكرر التحدي لكل المعترضين على تحديد سن الزواج بأن يأتوا بآية في القرآن أو حديث في السنة تثبت أن الإسلام حرم تحديد سن الزواج أو أن منع تزويج الصغيرات مخالف للشريعة ، فلماذا لا يفعلون وهم الذين يطلقون على أنفسهم علماء الأمة من تلقاء أنفسهم ؟ .

الأخ رئيس مجلس النواب المحترم

لقد نجح هؤلاء في وضع بصماتهم المأساوية على جدار التشريعات اليمنية الأمر الذي جعل بلادنا وبشهادة الكثير من المراقبين تشهد تراجعاً تشريعياً غير مسبوق في قضايا تقنين الشريعة ، وقد سبق لهم أن عبثوا بقانون الجرائم والعقوبات وأدخلوا عليه تعديلات لا تصلح للتطبيق إلا في قندهار وجبال تورا بورا وإمارة (شباب الصومال). وهم اليوم يحاولون مواصلة مشوارهم المأساوي في العبث بالقوانين والتشريعات اليمنية ، فلماذا نحقق لهم مرادهم عبر إفراغ قانون الاحوال الشخصية من محتواه ؟ ، وما الفائدة إذا حددنا سناً للزواج ثم ألغينا العقوبة المقررة على المخالف وجعلناه أشبه بمادة قانونية لا سلطة لها مع ان الأصل هو ان للقانون سلطة وأن سلطة القانون واجبة التنفيذ فلا قيمة لقانون لا سلطة له ولن يحترم أحد في الدنيا بلداً يصدر قوانين غير ملزمة ولا يحاسب من يخالفها ويخرج عنها .

آملين أن نجد تجاوباً منكم كما عهدناكم .

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير ،،،

دولة تربي في جيبها حنشان

فيصل الصوفي

إضافة إلى الهيئة الرسمية أو الحكومية التي تسمى «مصلحة شؤون القبائل» التي يخصص لها من الخزانة العامة للدولة سنوياً أكثر مما يخصص لقلعة علمية مثل جامعة عدن، صار لدينا هيئة قبلية تتكون من المشايخ تسمى «مجلس التضامن الوطني» وهي غير حكومية طبعاً لكن مشايخها هم أنفسهم الممولون من مصلحة شؤون القبائل.. وإلى جانب هاتين الهيئتين هناك هيئات ومجالس تخلف وجهوية وعصبوية كثيرة ابتليت بها هذي البلاد في ظل تراجع دور النخب المستنيرة.

كنت أقرأ ما صدر عن مشايخ مجلس التضامن الوطني من كلام عن الدستور والقانون والمواطنة المتساوية وإدانة «الحبوسات» وأضحك.. كذلك الشعارات التي صاحبت الدورة الثالثة لهيئة شورى المجلس مثل «من أجل اليمن» و« الوحدة أغلى ما نملك» هي الأخرى تضحك النملة التي تعرف من رفعها.. إذ متى كان المشايخ مع الدستور والقانون ودعاة مواطنة متساوية وضد «الحبوسات» ونظام الرهائن،! نحن نتحدث هنا عن فئة معروفة من المشايخ وليس كل المشايخ.. ففيهم شخصيات عامة محترمة على الأقل تلك التي توازي بين القبيلة والدولة.

المشايخ الذين يتحدثون عن الدستور وتطبيق مبدأ سيادة القانون معظمهم عقبة أمام هذا المبدأ.. ويتحدثون عن المواطنة المتساوية وهم يرفعون راية التمييز حتى قال أحدهم «اليمني الذي لا ينتمي لقبيلة ليس يمنياً»! ويتحدثون عن رفضهم «الحبوسات» و«نظام الرهائن» بينما في كل دار شيخ كبير «سجن خاص» وتسمع أحدهم يقول «سلمنا لهم عشرة بنادق وخمسة من أبناء القبيلة» كحسن نية لحل المشكلة، وفي الوقت نفسه يتكلم عن رفضه «نظام الرهائن».

يقول لك «من أجل اليمن» في حين يؤمم وجهه شطر القصور والخيام جزيلة العطاء في الخارج، «والوحدة أغلى ما نملك» بينما أتخذوا من الوحدة فرصة لامتلاك أغلى الأراضي والثروات الهائلة وكانوا ضمن الطليعة التي تسببت في الشرخ الوطني الذي يتسع.

اللوم ليس على هؤلاء بل على الدولة التي لم تفصل بين الدولة والقبيلة.. التي أوجدت عن عمد بيئة يتكاثر فيها المشايخ مثل الدود.. قال أحدهم: زمان كان المشايخ إذا التقوا تباهى الشيخ وقال أنا معي ألف رعوي، وقال الثاني: أنا معي ألفان.. واليوم يقول المواطن «الرعوي» أنا معي ثلاثة مشايخ وقال الآخر: أنا معي اكثر منك.

اللوم يقع على الدولة التي «تربي في جيبها حنشان».. تنفق على الشؤون القبلية أكثر مما تنفقه لإنشاء قسم شرطة ونيابة ومحكمة في منطقة قبلية.. فبدلاً من إنشاء هذه المؤسسات المدنية التي يفترض أن تكون ملجأ للناس المتخاصمين، تقوي مشايخ ليحلوا محل مؤسسات الدولة المدنية.

المال العام المخصص للمشايخ ومرافقيهم سنوياً يكفي لإقامة مدرسة ومحكمة ومشروع إرواء وإنارة في هذه المنطقة،وتقوية هيئات الدولة وبسط العدالة في منطقة أخرى، وضمان الأمن والقضاء على البطالة في منطقة ثالثة.

المهندس جلال ناشر لـ 14 أكتوبر :

مايو القادم ستخف معاناة المواطنين في عدن من الانقطاعات الكهربائية المتكررة

عدن / عيدروس نورجي :

أعربت الإدارة العامة لفرع المؤسسة العامة للكهرباء في محافظة عدن عن أسفها لمعاناة المواطنين بمديريات محافظة عدن من الانقطاعات المؤقتة للتيار الكهربائي بين الحين والآخر.

وأوضح م / جلال ناشر سيف المدير العام لكهرباء عدن أن هذه الانقطاعات سببها العجز في الطاقة الكهربائية المتوفرة في محطات التوليد مقارنة بالطلب على الكهرباء الذي يتزايد خلال أشهر الصيف في محافظة عدن لأنها منطقة ساحلية مناخها حار .. مشيراً إلى أن التوليد المتوفر حالياً في المحافظة لا يزيد على (140) ميجاوات بينما وصلت الأحمال إلى (185) ويتوقع زيادتها مع اشتداد الصيف بشهر مايو القادم.

■ جلال ناشر سيف

ويجري حالياً العمل على تركيب مولدات مؤجرة بقدرة (20) ميجاوات في موقع خور مكسر (محطة ريجل) وستدخل في الخدمة بنهاية شهر إبريل الجاري وستساهم في التخفيف من الانقطاعات.

وأضاف أن نصيب محافظة عدن من العجز في التوليد بلغ (10) ميجاوات في النهار وما بين (15 – 20) ميجاوات في الفترة المسائية وبسبب ذلك تحدث تلك الانقطاعات في التيار الكهربائي خلال الفترتين الصباحية والمسائية وفي بعض المناطق ثلاث مرات .. موضحاً أن الاستهلاك المفرط من قبل المخالفين الذين يقومون بالربط العشوائي هو من المسببات التي تضاعف الأحمال على المولدات مايؤدي إلى توقفها عن تقديم خدماتها للمواطنين لتضاعف من معاناتهم بقطع التيار في تلك المناطق، داعياً المواطنين إلى الإبلاغ عن المخالفين للربط العشوائي في مراكز الشرطة أو فروع الكهرباء في مناطقهم.

وقال إنهم يواصلون جهودهم لتخفيف معاناة المواطنين من الانقطاعات المؤقتة للتيار ومعالجتهم لهذه المشكلة في بداية شهر مايو القادم بزيادة قدرة التوليد في الشبكة الوطنية التي بدورها ستخفف من الانقطاعات المتزايدة وتسعى المؤسسة العامة للكهرباء وفقاً لتوجيهات معالي وزير الكهرباء والطاقة إلى الحد من هذه المشكلة إيماناً منها بضرورة تخفيف معاناة المحافظات الحارة والتي لا يتحمل مواطنوها الانقطاعات المتكررة خلال أشهر الصيف.

وحدة مطابع الكتاب المدرسي في المعلا تتسلم باصاً جديداً

عدن / أثمار الوالي :
تصوير / عبدالواحد سيف

ثمنت اللجنة النقابية لمطابع الكتاب المدرسي وحدة الطبع في المعلا بمحافظة عدن الجهود المخلصة لقيادة مطابع الكتاب المدرسي فرع عدن ممثلة بالدكتور / عبدالله أبو حورية المدير التنفيذي والدكتور / محمد عمر باسليم مدير عام المطابع في تحسين أداء ونشاط الوحدة في المعلا.

جاء ذلك في رسالة تقدير من النقابة بمناسبة تسلم وحدة المطابع في المعلا باصاً جديداً (كوستر) لنقل العمال والعاملات في مطابع الكتاب المدرسي في عدن بعد عشرين عاماً من المتابعة.

وأكدت النقابة أن الباص الجديد سيعمل على نقل العمال في أوقاتهم وسيخفف عليهم كثيراً من معاناة المواصلات.

تدشين برنامج | مهارة تحليل احتياجات الشباب | في تعز

تعز / نعائم خالد :

دشنت مؤسسة صناع الحياة فرع تعز أمس البرنامج التدريبي (مهارة تحليل الاحتياجات التدريبية والتربوية للفتية والشباب).

ويهدف البرنامج الذي تقدمه المدربة الخبيرة في شؤون الفتية والمراهقين الأستاذة عائشة الصلاحي إلى إيجاد خطط عملية ومنهجية في المؤسسات الشبابية تسعى لتلبية الاحتياجات المختلفة للشباب المنخرطين في تلك المنظمات ، وتبصير التربويين والمتعاملين مع الفتية والمراهقين بأهمية استيعاب هذه الفئة وفقاً للأساليب التربوية السليمة.

كما يهدف البرنامج الذي يستمر حتى يوم الخميس القادم إلى تكامل الجهود بين المؤسسات المتخصصة في خدمة الشباب وخلق رؤى مشتركة لتطوير العمل المجتمعي وتجويد أساليب التعامل مع المراهقين المنتمين لتلك المؤسسات .

وتستهدف المؤسسة من هذا البرنامج أكثر من(30) مشاركاً ومشاركة يمثلون إدارات وأقسام الشباب والفتية والمراهقين في جمعيات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الطوعية والخيرية والحكومية في محافظة تعز العاملة في مجال الطفولة والشباب بالإضافة إلى التربويين والمتخصصين في شؤون المراهقين الشباب.

من جهة أخرى أوضحت المدير التنفيذي للمؤسسة تغريد الدبعي أن البرنامج تقيمه مؤسسة صناع الحياة بتعز للمرة الثانية بعد أن أقامته منتصف شهر أكتوبر من العام الماضي 2009م لـ (35) مشاركاً ومشاركة من منظمات المجتمع المدني بتعز ،مشيرة إلى أن البرنامج لاقى نجاحاً كبيراً .

إلى المعنيين في شركة (الرويشان) للنقل البري

(شي من الله وشي من خلقه)

سلوى صنعاني

كانت الرحلة متجهة من عدن إلى صنعاء وعبر شركة الرويشان للنقل البري.. والحكاية ان أمر الرحلة كان عادياً للغاية.. والركاب يتساءلون عن أي طريق سوف يسلكه السائق عن طريق (تعز ونقيل سمارة) ومشقة منعطفاته الخطيرة، او عن طريق الضالع المشوب بالخوف من شغب عباد الله.

لم يفد السائق بأي افادة تعطي الطمأنينة والسكينة للركاب، بل من العند ومن النقطة العسكرية هناك تتجلى الأمور.

عدت الحافلة المليئة بالركاب بسرعة تسابق الرياح ومعها تجاوزت "نقطة العند" حينها عرف الجميع انها طريق الضالع ـ صنعاء.

يقول الناس ان (هناك شي من الله يأتيك وشي من خلقه)، إذ تفاجأ الركاب بوقوف حافلتهم لتنضم الى جمهرة من الحافلات اجبرتهم السيول على الوقوف، بينما كانت مجموعة القادمين من صنعاء على الضفة الأخرى تواجه المصير نفسه.

لساعتين ظل الناس منتظرين حتى فرج الله همهم وخف منسوب مياه السيول فتقدمت الحافلات حذرة تمشي ببطء حتى وصلت الى الضفة الاخرى بسلام وختمت التهاني والاماني بالسلامة (مولد الدعوات والتضرع الى الله لطلب السلامة والنجاة).

واخيرا وبعد انتظار ممل وقدر مميت (قدره الله ولطف) عادت الحافلة تخب الطريق خبا مستأنفة رحلتها الى صنعاء. هذا ما كان من الله، أما النصف الآخر من الحكاية فهي من خلقه طالت الرحلة وبدأت الهواتف الجوالة تتجاوب صداها بين جنبات الحافلة.

أهالي الركاب المنتظرون في صنعاء انتابهم القلق للتأخير.. كلمات من هنا وهناك وشرح لاسباب التأخير. تبقى للرحلة ثلاث ساعات.. وهدأت الهواتف الجوالة معاودة بعد ساعة وبعد التي تلتها بالرنين من جديد.. الركاب في حالة مملة وارهاق وأهاليهم في قلق وخوف وانتظار في الرمق الاخير لصبرهم.

تجاوزت الحافلة منطقة ذمار بنجاح وجاءت المفاجأة بعد هذا التجاوز باربعة كيلومترات فقط.. جنح السائق بالحافلة الى جانب الطريق.. وترجل منها بصحبة مساعده وسرت همهمات متوجسة.

تساءل الركاب عن الأمر.. فكانت الاجابة ان الحافلة لن تقوم لها قائمة لانها تعطلت وعليهم الانتظار على الأقل لساعة ونصف في الظلام والبرد حتى تحرك شركة الرويشان حافلة أخرى من صنعاء.. وعلت صيحات الركاب مستنكرين فمنهم من هو بخير ومنهم المريض!.

الشركة المعنية كان بامكانها ان تحرك سيارات نقل من ذمار لانها الاقرب اليهم.. لماذا تلزمهم وتجبرهم على الانتظار تحت طائلة الخوف والظلام والبرد والجوع والمرض.. وماذا حدث لاحقاً سيتبع.. فانتظروا فهو الأمر العجب!